



جذور حرب الرمال بين المغرب والجزائر

(الفترة الاستعمارية: 1955-1956)

د. العربي بلعزوز

جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف

belaz216@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2018/09/30

تاريخ القبول: 2018/09/01

تاريخ الإيداع: 2018/08/10

الملخص:

تعتبر الحرب التي نشبت بين الجارتين المغرب والجزائر سنة 1963 بشأن مسألة حدودية تتعلق بجزء من الصحراء الجزائرية، من الحروب التي لا يزال يكتنف أسبابها وزمانها الكثير من الغموض بسبب شح المعلومات والحقائق بشأنها. وتهدف هذه الدراسة الى تتبع جذورها التي تعود إلى منتصف خمسينيات القرن 20، من خلال سعي حزب الاستقلال المغربي إلى تشكيل خلايا تابعة له على الأراضي الجزائرية. إن المغرب بشكل عام كان راضيا إلى غاية بداية خمسينات القرن الماضي بالتسويات الحدودية التي كانت ثمرة اتفاقية لالا مغنية (1845) والاتفاقيات الدبلوماسية التي وقّعت بداية القرن 20، إلا أن علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي هو من تحمس لفكرة تحقيق مقاصد حدودية على حساب البلدان المجاورة مستغلا معطيات تاريخية مبهمّة، وتمكّن من إقناع العاهل المغربي بذلك التوجّه. استهدف الفاسي قبائل (الرقيبات) و(الطاجك) في الصحراء الواقعة جنوب وجنوب شرق المغرب بحملة دعائية مغرضة، لدفعهم إلى المطالبة بالانضمام إلى المغرب، لوضع السلطات الاستعمارية أمام الأمر الواقع، إلا أن هذه الأخيرة تمكنت من اجهاض هذه المناورة بما تملك من معطيات تاريخية وامكانيات عسكرية.

الكلمات الدالة:

الصحراء الجزائرية، المغرب، علال الفاسي، حزب الاستقلال، محمد الخامس، الحدود، قبائل

الرقيبات، السلطات الفرنسية.

Abstract:

The war between the two neighboring countries, Morocco and Algeria, in 1963 is one of the wars whose causes and date are still very vague due to the lack of information and facts on this subject. This study aims to trace its roots until the mid-50s, the Moroccan party Istiqlal seeking to establish cells belonging to it on Algerian soil.



Morocco was until the early 1950s, satisfied with the Lalla Maghnia (1845) and diplomatic

Key Word:

Algerian desert, Morocco, Allal el Fassi, Istiqlal Party, Mohamed V, boundary, .The Reguibat tribes, French authorities

تعد الحرب التي دارت بين المغرب والجزائر بعد استقلال هذه الأخيرة، والتي اصطلح على تسميتها بحرب الرمال، محطة تاريخية حرجة مرّت بها منطقة المغرب العربي بسبب قضايا سيادية تتعلق بالحدود التي لم تحسم أثناء الفترة العثمانية في الجزائر، كما أن الإدارة الاستعمارية بعد ذلك لم تقم بمبادرة جريئة في هذا الاتجاه تنهي بها هذا الموضوع. إن المساعي التي قامت بها السلطات الفرنسية منذ سنة 1842 من خلال فتح ملف الحدود مع حكومة المخزن والتي أفضت إلى ما عرف باتفاقية "لا لا مغنية في 18 مارس 1845م، أتت في سياق محاولة المحتل الفرنسي لتقويض حركة المقاومة الجزائرية في غرب البلاد التي كان يقودها الأمير عبد القادر، والتي سوّت جزءاً من القضية فحسب، بحكم إنها أسفرت عن رسم للحدود بين البلدين في إطار جغرافي محدود يتعلق بدائرة تلمسان فحسب.

كان (بيجو) الحاكم العام في الجزائر على دراية بخصوصيات مسألة الحدود بين الجارتين حيث قال بشأنها: «إنها لم ترسم إلى ذلك الوقت إلا بسلطة تقليدية محلية وهو ما يعني أن السلطان بإمكانه دفع من يشاء من هؤلاء وفي أي وقت، إلى قول ما يريد من أجل الاستيلاء على أراض هي ملك للجزائر (1)» (2). ولذلك أكد على ضرورة ضبط الحدود بين البلدين في القريب العاجل، رغم أن السلطان كان يتحاشى الاتصال بالمسيحيين (الفرنسيين) لعدم إثارة القبائل المغربية على الحدود.

من المؤكد أن الاتفاق الذي كان في (لا لا مغنية) لم يحسم المسألة، كما أن ما توصل إليه من نتائج عبر التسويات الدبلوماسية (3) لم يرض بعض الأطراف المغربية التي راحت تتحجّن الفرص للمطالبة بأراضٍ جزائرية في الصحراء، على نهج المقيم الفرنسي العام بالمغرب الجنرال (ليوتي) الذي سعى بعد فرض الحماية الفرنسية على البلاد سنة 1912م إلى توسعة المحمية على حساب الأراضي الجزائرية لأسباب شخصية؛ حيث وصفه الجنرال (كاترو) بما يلي: " بالنسبة له كانت الجزائر هي الشر (في إشارة ربما إلى القرصنة خلال الفترة العثمانية) والمغرب هو الخير، ومن ذلك المنطلق كان يعمل على توسعة مناطق الخير على مناطق الشر" (4)، علماً



بأن علال الفاسي نفسه كتب ذات يوم بأن «مراكش كانت دائما تعتبر القطر الجزائري بمثابة الحصن الأمامي لحمايتها. ولذلك ظلت سياستها التقليدية ترمي إلى امتداد نفوذها المعنوي للجزائر ... فلما وقعت الجزائر تحت الحكم التركي ظل المراكشيون متخوفين من أن يمتد سلطان الترك لبلادهم، وسارت حكومتهم على منهج مؤيد لجميع الحركات الوطنية المناوئة للأتراك والتي ترمي إلى تكوين مملكة جزائرية مستقلة» (5).

نتيجة هذه المعطيات التاريخية، تشكل لدى بعض الساسة المغاربة بأن أجزاء كبيرة من الأراضي الجنوبية الغربية للجزائر ملك للمملكة، مع العلم بأن تلك الرقعة الجغرافية لم تكن يوما مقسمة جغرافيا بشكل محدد، كما أنها كانت منطقة عبور لقبايل (الريقيبات) التي كانت تتخذ من الصحراء مجالا للعيش والاستزراق في بواديها وعبر التنقل في أرجائها الواسعة، ولم تر في الحدود السياسية أية عقبة أو مانع لأنها لم تكن موجودة أصلا، وهو ما يفسر انتشار فصائلها وفروعها في كل تلك المنطقة التي تشمل كل من الجنوب الغربي للجزائر وجنوب المغرب بالإضافة إلى الصحراء الإسبانية وموريتانيا وشمال مالي. وقد استغل المغرب قلة السكان الجزائريين في المنطقة ونقص الموظفين والإداريين الفرنسيين القادرين على العيش في البداوة مع الريقيبات (6)، وكذا وجود الحدود الإسبانية التي لا تسهل حركة السلطات الفرنسية، لتمرير مشروع توسعي على حساب بعض الجيران.

إن هذه الدراسة تندرج في إطار الكشف عن حقائق تاريخية وقعت بين سنتي 1955 و1956 والتي يمكن اعتبارها إرهابا، بواور ومقدمات لحرب الرمال التي وقعت بين الجارتين عشية استقلال الجزائر (أكتوبر-نوفمبر 1963)، كما جاءت لإزالة بعض الالتباس والغموض بإظهار بعض الحقائق التاريخية بعيدا عن فكرة التأليب والتذكير بظروف تاريخية أليمة مرت بالجارتين الشقيقتين.

السؤال المطروح: هل مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب دخلت مرحلة ركود وفتور بعد اتفاقية 1845م والتسويات الدبلوماسية التي أمضيت بين الطرفين مع بداية القرن 20م، ولم تبرز من جديد إلا بعد استقلال الجزائر سنة 1962م، أم هناك حلقة مفقودة من الأحداث هي من الأهمية بمكان؟ هذا ما ستعمل هذه الدراسة على الكشف عنه بالارتكاز على وثائق رسمية. أطماع المغرب الحدودية في المنطقة:

كانت المسائل السيادية تطفو لدى الجانب المغربي كلما سمحت الظروف التاريخية بذلك، ففي الوقت الذي اضحى فيه المملكة تدعم الثورة الجزائرية منذ بدايتها بعدة أشكال، كان



حزب الاستقلال المغربي(7) في الوقت ذاته يقوم بجملة من المناورات منذ نهاية سنة 1955م بهدف ضم أراضي جزائرية الى المملكة، وذلك حينما رأى بأن الثورة المسلحة اندلعت في الجزائر أخيرا، الأمر الذي كان يعني بالنسبة للمغرب بأن الجزائر تسلك الطريق الصحيح بكل إصرار وفعالية، وأنّ ذلك سينتهي لا محالة باستقلال البلاد. كما أن بوادر استقلال المغرب بدأت تلوح في الأفق بعد أن انضمت الجزائر إلى الركب الثوري المغربي.

في خضم هذه المعطيات شرع حزب الاستقلال المغربي في استفزاز السلطات الاستعمارية من خلال جملة من المناورات كانت عدّة أجزاء من الصحراء الجزائرية مسرحا لها وذلك منذ نهاية سنة 1955م.

تمثلت تلك الممارسات في إنشاء خلايا لحزب الاستقلال بالمناطق الجزائرية المستهدفة بهدف تشكيل قاعدة شعبية محلية تؤمن بفكرة أن تندوف وما جاورها مناطق مغربية الأصل، ومن ثمّ دفعها للمطالبة بالانضمام إليه، وهو ما من شأنه تمكين ممثلي الديبلوماسية المغربية بالمطالبة من فرنسا في المفاوضات التي تسبق استقلال المملكة بتوسيع الحدود السياسية الراهنة (1955) وذلك باتجاه الجنوب، خاصة بعد أن أثبتت الاكتشافات عن توفرها على ثروات منجمية وبتروولية(8). وقد استغل الحزب، دونما شك، طبيعة الإدارة الفرنسية في المنطقة المستهدفة للتسلّل إلى أذهان السكان بحكم أن منطقة تندوف وبشار كانتا تابعتين عسكريا واقتصاديا للمغرب خلال الفترة الاستعمارية لسهولة التسيير بحكم القرب الجغرافي وليس لأمر آخر كما تؤكد الوثائق: "أن تندوف قد ألحقت عسكريا واقتصاديا بالمغرب لتسهيل عملية تسييرها، ونحن نعتز اليوم ونعي حجم أضرار ونتائج ذلك الاجراء، لأن بعض الأطراف يمكنها استغلاله وتوظيفه للاستفادة منه(9)". ولكن السكان في المنطقة لم يكونوا على علم بذلك، وبالتالي من السهل اقناعهم بأي خطاب يتوافق مع مآربهم الآنية، وهو ما حصل فعلا.

التركيبة البشرية لمنطقة تندوف في بداية خمسينيات القرن 20 م:

لم تكن التركيبة البشرية للسكان المقيمين في تندوف على ما هي عليه اليوم بسبب الظروف التاريخية وطبيعة المستعمر؛ ففرنسا لم تكن تحتل الجزائر فحسب في المنطقة بل كانت تضم أيضا كل من المغرب وموريتانيا ومالي وغيرها، وبحكم ذلك كانت العناصر البشرية داخل تلك المستعمرات تنتقل داخل تلك الرقعة الجغرافية من المستعمرات الفرنسية،



واستنادا إلى الوثائق فإن التركيبة السكانية لمنطقة تندوف سنة 1955 كانت تتشكل على النحو التالي :

- حوالي 20 عائلة من (عرب الشراقة) وهم من الجزائريين الذين قدموا من الصحراء الوسطى للبلاد، وهم في الغالب من المتقاعدين من الشركات الصحراوية، بعضهم كان يحوز على متجر صغير، والبعض الآخر يمتلك بساتين صغيرة لإنتاج بعض الخضروالفواكه.
- نحو 20 عائلة مغربية أخرى التحقت بالمنطقة في فترة متأخرة بحثا عن الاستزاق، أفرادها في الغالب تجار وموظفين في الملحقة العسكرية، في حين كان قسم آخر منهم يشتغل لدى الأوروبيين كخدم.

- ما يقارب 200 عائلة من (الطاجاك)، وهم سكان قدموا من إفريقيا الغربية الفرنسية بعد سنة 1934 بعد أن انتهى إخضاع الصحراء، كانوا يشكلون قديما قبيلة من البدو الرحل، اشتغلوا بالتجارة بين الجنوب المغربي وإفريقيا السوداء. قسم منهم كان يقيم بتندوف والقسم الآخر بطمبكتو. كانوا لا يزالون خلال فترة الدراسة يشتغلون بالقوافل وكعمال في الورشات أو في الملحقة العسكرية أو لدى الخواص، وأشارت التقارير أيضا أن من بينهم يوجد عدد من الطلبة (حفظة القرآن)(10)، كما أكد أحد التقارير أنهم لم يقيموا في تندوف إلا لأن عرب الشراقة والفرنسيين تمكنوا من توفير الأمن في المنطقة، وأنه لا وجود لأرض طاجاكية بتندوف(11).

بالإضافة إلى هؤلاء، تواجدت بالمنطقة أيضا قبائل (الريقيات)(12)، وهم من البدو الرحل أيضا ينقسمون إلى مجموعة من الفصائل القبلية، كان منهم من يقيم في الجزائر (الجنوب الغربي)، وآخرون يقيمون بالجنوب المغربي، وفي الأراضي الصحراوية التابعة لإسبانيا آنذاك بالإضافة إلى موريتانيا .

إنّ هذه التركيبة البشرية الثالثة هي التي دفعت بحزب الاستقلال المغربي بزعامة علال الفاسي إلى المطالبة بامتداد جغرافي غير الذي كان موجودا، والذي يضم الصحراء الغربية الأسبانية، جزءا من موريتانيا وجزءا ثالثا من مالي بالإضافة إلى منطقة تندوف الجزائرية وما جاورها .

حزب الاستقلال المغربي يعمل على ضم تندوف ومناطق أخرى للمملكة:

استغل المغرب تلك الفسيفساء البشرية المتواجدة بالمناطق الجزائرية الصحراوية المحاذية للمغرب لقلب المعادلة لصالحه، عبر خلق جو سياسي مناسب وملائم لفكرة ضم



المنطقة للمغرب، لفرض معطيات معينة على الإدارة الاستعمارية في المغرب، الجزائر وباريس لتقبل ذلك الواقع وإدراجه في البروتوكولات التي ستكون بين الطرفين المغربي والفرنسي المكتملة لاتفاقية (إيكس ليان)

باندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954م بدأت تتشكل لدى الأشقاء المغاربة (حزب الاستقلال المغربي) قناعة بأن الوقت قد حان للقيام بمناورات وحملات دعائية (13) تروج لفكرة أن منطقة تندوف وما جاورها مغربية الأصل وذلك منذ نهاية سنة 1955م ولكن بشكل سري. طفت تلك النوايا والأطماع إلى السطح مع بداية السنة الموالية من خلال قيام مجموعة من الأشخاص بكتابة عبارات باللغة العربية على جدران بعض المباني بتندوف وخاصة في محيط سوق المدينة حملت عبارات: "تحيا السلطان" و"تندوف مغربية"، وادعى حارس السوق، وهو رعية مغربي، بأنه لم يتمكن من معرفة المتسببين في ذلك (14).

تدخلت السلطات العسكرية المحلية في اليوم الموالي وأمرت بإزالة تلك الكتابات وعبرت عن استيائها من تلك الأعمال، وأعلم حاكم الملحق العسكرية الأعيان بأنه سيجمع بهم في اليوم الموالي بشأن هذه القضية. كما أن الجهات العسكرية علمت فيما بعد أنه كان من المتوقع أن يقوم المغاربة وبعض (الطاجاك) بمظاهرات صباح يوم 15 من الشهر، إلا أنهم فضلوا تأجيل ذلك إلى ما بعد الاجتماع الذي دعا إليه مسؤول الملحق العسكرية. خلال الاجتماع أعلم المسؤول العسكري المغاربة بأنهم ليسوا في بلدهم، ولذلك عليهم الامتناع عن كتابة أي شعارات على جدران المدينة سواء أكانت مع السلطان أو ضده، إلا أن اثنان منهم من المقيمين في المدينة لم يستحسنوا هذا الخطاب، ولذلك تم إبعادهم من تندوف يوم 1 فبراير باتجاه المغرب.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، رغم الصلح الذي تم إقراره بين ممثلي كل السكان والمسؤول العسكري، بل تعداه إلى هتاف بعض أفراد الكتلة المغربية التي كانت بالخارج مباشرة بعد انتهاء الاجتماع بـ "تحيا السلطان" و"الموت للخونة"، بالإضافة إلى ترديد نشيد حزب الاستقلال. تطورت الهتافات إلى مظاهرات، بل زادت شدتها وصارت أكثر تنظيما وتأطيرا، ولم تتمكن الجهات العسكرية من ترصد قادتها ومسيرتها. في ذات الوقت بقي كبار السن بمحلاتهم في السوق، واعتبروا أن ما جرى خارج إرادتهم لأن لا سلطة لهم على الأطفال، في حين أن النسوة كنّ تزغردن لإثارة الحماس وسط الجموع، ولم تهدأ الأوضاع إلا ما بعد منتصف الليل (15).



خلال اليوم الموالي (16 جانفي) سجل التقرير أيضا أن العمال وهم متوجهين إلى ورشات عملهم هتفوا بحياة السلطان، ومنهم من كان ينشد شعار الاستقلال أيضا، في حين ذهب البعض الآخر منهم إلى القول: " لقد انتصرنا، فالسلطان هو من يحكم". ورغم إبداء ملاحظة للعمال بأن السلطان في المغرب، وأن تندوف "فرنسية"، إلا أنهم لم يكتثروا للأمر. انتقلت تلك العدوى إلى المدارس بعد ذلك، حيث كُثر بعض التلاميذ ذات الشعارات داخل المؤسسة رغم تحذير المدير لهم، ولذلك تم معاقبة بعضهم، كما ضبط تلميذان يوم 19 جانفي وهما ينقلان نشيد الاستقلال داخل القسم. كان المغاربة يتبعون إستراتيجية واضحة، أما (الطاجاك) وعلى رأسهم (عبد الرحمن ولد العبد) فصرحوا بأن لهم أسرا بالمغرب، وأن جل تجارتهم تتم مع ذلك البلد أيضا، ولذلك فهم يخشون أي إجراء مغربي يقصمهم، وأن ذكرهم لاسم (السلطان محمد الخامس) أثناء صلاة الجمعة يدخل في هذا السياق.

عرفت المنطقة بعد هذه الأحداث هدوءا سريعا ومبالغا فيه وهو ما خلق لدى السلطات المحلية انطباعا لا يبعث على الراحة، خاصة وأن السكان في المنطقة باتوا يتعاملون مع السلطة الفرنسية بحسن وبابتسامة عريضة بما فهم أولئك المعروفين بعدائهم الكبير لفرنسا(16)، وهو ما دفعها إلى الشك بأن هؤلاء جميعا يتبعون تعليمات وأوامر.

من كان يرسل تلك الأوامر وكيف؟

من خلال التقرير العسكري الذي بعث به العقيد (بوجو) إلى الحاكم العام نتعرف على الجهة الأمرة؛ لأنه حمل موضوع "نشاط حزب الاستقلال في تندوف: " كما هو معهود لدى الأحزاب الوطنية، فإن هذه الحركة نشأت تحت غطاء ديني(17)، ولكن بشعاراتها " تحيا الملك " و"يسقط الخونة" قد اتخذت أبعادا سياسية"(18)، وهو ما يعني أن السلطات الاستعمارية كانت على دراية بأن هناك جهاز سياسي يشرف على توجيه ما جرى من أعمال في تندوف يتلقى تعليماته وتوجيهاته من المغرب.

لم تتوقف مناورات وتحركات الرعايا المغاربة، حيث تطرق تقرير من حاكم منطقة بشار إلى أن مجموعة من الأشخاص قامت يوم 13 فبراير 1956 بعد الزوال بحجة توزيع بعض المؤن على المحتاجين بإثارة السكان وتعليق العلم المغربي فوق صومعة مسجد مدينة تندوف(19)، كما أشار أيضا إلى اجتماعات منعقدة في بيوت خاصة(20).

ساهم رجوع الملك المغربي إلى بلاده في 5 مارس 1956 في التأثير على تصرفات السكان في ملحقة تندوف، حيث تقدم (عبد الرحمن ولد العبد) خمسة عشر يوما من ذلك التاريخ إلى



القاضي والإمام (الحاج الحبيب) وطلب منه أن يذكر اسم السلطان خلال خطبة الجمعة. رفض الحاج الحبيب الفكرة وأعلم حاكم الملحقة بالأمر، وهو ما دفع بولد العبد إلى التراجع عن موقفه. إلا أن القاضي عاود مراجعة الحاكم العسكري خلال الجمعة الموالية؛ لأن ولد العبد اتصل به ليلة الخميس وطلب منه من جديد ذكر اسم السلطان. لم يحضر القاضي لأداء صلاة الجمعة بدعوى المرض بعد ضغط المجموعة الطاجيكية والمغربية عليه، وهو ما سمح

لعبد الرحمن ولد العبد من تعويضه، الأمر الذي مكّنه من التنويه بالسلطان والدعاء له، في حين صاحبت ثلة من الشباب بحياة السلطان داخل المسجد(21). يتضح من ذلك أن تركيز حزب الاستقلال على الشباب في حملته الدعائية لم يأت صدفة بل اختبروا لسهولة التأثير عليهم خاصة وأن المغرب المستقل سيفتح لأذهانهم الشابة آفاقا مجهولة بالنسبة لهم وهو ما يستهويهم في ذلك السن(22).

لم يتدخل (عرب الشراقة) في الأحداث، ولكنهم كانوا غير راضين على عدم قيام الإمام بواجبه الديني يوم صلاة الجمعة خاصة وأن عبد الرحمن ولد العبد كان يدعوهم بالأجانب، ويقول لهم: "لا شأن لكم بالأحداث التي تقع في البلاد، وأنكم مدعوون قريبا إلى مغادرته والعودة إلى بلادكم."

لم يكتف المغاربة وبعض (الطاجاك) بما سبق ذكره، بل سعوا إلى إيجاد مناخ من الخوف لدى السكان من خلال التهديدات، حيث تلقى الكاتب والمترجم (نفوسي بلقاسم) رسالة تهديد تدعوه إلى عدم معارضة ضم المغرب لتندوف وإلا سيكون مصيره الموت، علاوة على قيام أحد المغاربة بأخذ صور لمناطق إستراتيجية في تندوف، وكذا لبعض الأفراد يعتقدون أنهم من مخبري السلطات المحلية، علاوة على إخضاع حاكم الملحقة العسكرية للحراسة من قبل شخص كلف خصيصا بتلك المهمة(23).

إن التحريات التي أجريت بالتنسيق مع حاكم الملحقة العسكرية لتندوف انتهت إلى اكتشاف خلية حديثة النشأة لحزب الاستقلال المغربي، عناصرها كانوا يقومون بتأدية يمين الولاء على المصحف، وأن تنظيم هذه الخلية كان تابعا للجنة المركزية لحزب الاستقلال بمدينة أغادير المغربية، كانت مهمتها القيام بحملة دعائية قوية من أجل إنشاء قاعدة شعبية تؤمن وتدافع عن فكرة إلحاق تندوف بالمغرب.



كما تم العثور على أرشيف الخلية وكذا بطاقات الانخراط، بالإضافة إلى 200 علم مغربي بعضها من الورق وبعضها الآخر من القماش، كما تم اكتشاف مسدس مدفون في حديقة أحد الأعضاء(24). على إثر ذلك تم توقيف 15 شخصا ومعظم المتهمين بما فيهم قائدي الخلية وهما (سليمان سليمان) المدعو (نهارى) و(الطاهر ولد عبد الرحمن) يوم 27 فبراير(25).

تواصلت التحريات لمعرفة كل عناصر التنظيم المحلي، وكلف وكيل الجمهورية بمدينة معسكر المحافظ (داهس) DAHES من الشرطة القضائية لذات المدينة بالتنقل إلى تندوف للتحري في قضية العلم الذي علق فوق مسجد تندوف يوم 13 فبراير، وكذا الحجوزات الكثيرة التي قام بها مسؤول الملحقة من صور لمباني عسكرية ... بالإضافة أيضا إلى تشكيل قوات شبه عسكرية وخليّة سرية لحزب الاستقلال المغربي(26).

اعترف (سليمان سليمان) بقيادته للخلية المحلية لحزب الاستقلال، كما صرح " بأن تجنيد وانخراط كثيف كان مبرمج بمناسبة الموسم السنوي للبدو في سوق الشوفان بتندوف يوم 23 مارس(27).

كان للشباب في تندوف مخطط عمل وفق تعليمات مركزية، حيث لم يمنعهم كشف السلطات الفرنسية للخلية المحلية للحزب، من العمل على نسج علاقات مع خدام الضباط في البرج العسكري بتندوف لتزويدهم بمعلومات عن حركة الأشخاص في المنطقة ونحو ذلك، متخذين من الأعراس والولائم أماكن للاجتماع فيما بينهم، كما تهجّموا على الموظفين والتجار الموالين لفرنسا وتخويفهم للضغط عليهم. استهدف هؤلاء الشباب كبار السن في المدينة بكل ذكاء من خلال دعاية تستميلهم ويستوعبون بها بيسر بدليل أن اختياريهم (لعبد الرحمن ولد العبد) كان مثمرا، لأنه صرح علنا عن ولاته للسلطان المغربي، وهو ما قد يدفع بالطاجاك إلى الحذو حذوه، كما أن نفيه سيتسبب دونما شك في أحداث خطيرة، وهو ما كان يسعى هؤلاء إلى بلوغه. هل تخوف السلطات الفرنسية من (الريقيات) كان مبررا؟

وبشكل عام، فإن الدعاية المغربية لم تنل قبائل الريقيات في البداية، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا، لأن المتواجدين منهم في الحمادة (بواد درعة) قد استهدفوا بالخطاب الوطني المغربي من خلال (قبيلة آيت أسا) الواقعة في الجنوب الشرقي للمغرب، حيث أدلى أحد الجنود القدامى يدعى (بلغيث ولد محمد) إلى المكتب العسكري بتندوف بما يلي :

"بعض سكان (آيت أسا) قدموا إلى مخيمنا وقصدوا خيمتي وخيمة (مولودي ولد بارا) أخ قايد قبيلة (فُقرة) التابعة لقبائل الريقيات (إبراهيم او داوود)(28) المتوفى، وعمّ الشيخ الحالي،



وطلبوا منا لماذا لم نحتفل بعودة السلطان؟ ويقول: "قلنا لهم بأننا جزائريون وليس لنا سلطان نحتفل به." فقالوا: "إن الفرنسيين اليوم لا يحكمون، وحده السلطان هو الذي يحكم" (29). علاوة على ذلك كانت القوافل التجارية تقود الرقيبات باستمرار إلى مدينة (كلميم) (30) المغربية (31)، كما أكدت التقارير الفرنسية أن حزب الاستقلال كان يستهدفهم خارج المغرب بعد أن وزّع على المقيمين منهم داخله بطاقات انخراط في الحزب، وذلك عبر تكليف خمسة عناصر من ذات القبيلة في مدينة (كلميم) المغربية بتلك المهمة (32)؛ وكانت نتيجة ذلك توجه (الحبيب ولد بلال) قائد (من القواسم فرع سيدي علال) مصحوبا بابنه (محمود) و(مولاي محمد الكبير) المدعو (مويشي) من الرقيبات (القواسم) الجزائرية مصحوبين ب 12 من الأعيان إلى (كلميم) التي وصلوها بتاريخ 29 فبراير (33) بهدف التوجه إلى الرباط لملاقة الملك (34). قبل ذلك تم إشراكهم في الاستعراض العسكري لحزب الاستقلال في شوارع المدينة يوم 5 مارس للتأثير على بعضهم عنوة، لأن القائد (الحبيب ولد بلال) كان محتجزا وتحت الحراسة (35). في حين أن (مولاي محمد الكبير) بحكم أن صهره ومستشاره (محمد ولد العربي) كان مناضلا في الحزب منذ سنوات وعلى اتصال بقايد كلميم السابق (دحمان) لم يُخضع للحراسة.

انضم إلى ذلك الوفد شيخان من القسم الإسباني يوم 7 مارس هما (سيدي ناه ولد محمد) شيخ (لهل القاضي) و(خاطري ولد السيد) من (البوهمات) (38)، ليصل مجموع عدد الرقيبات المتوجهين إلى الرباط للالتقاء بالملك لضمان مصالحهم ومصالح عوائلهم بالمغرب (39) إلى 25 شخصا يوم 13 مارس 1956م (40)، كان من بينهم شيخ (القدادة) بموريتانيا (ماء العينين بن الفراق) حسب تقرير المحافظ الفرنسي السامي في المغرب (ديبوا). استقبل الوفد يوم 12 مارس بأغادير من قبل القائد (دحمان) واللجنة المحلية لحزب الاستقلال. توجه الوفد إلى الرباط في اليوم الموالي، حيث استقبل من قبل الملك (محمد الخامس) في قصره على الساعة الخامسة مساء، لكن كل مجموعة على حدة: (الجزائري، الموريتاني والإسباني) (41).

استغلت جريدة (العلم) (EL ALAM) (التابعة لحزب الاستقلال ذلك الحدث ونشرت في عدديها ليومي 9 و12 مارس 1956 بأن الهدف من هذه الزيارة، هو رغبة الرقيبات في إثبات انتمائهم للمغرب وتأكيد ولائهم وخضوعهم للسلطان، كما أشارت إلى أن الوفد كان يضم بعض (الطاجك).



تنبّه المحافظ الفرنسي السامي في الرباط (السيد ديبوا) إلى أن حرص حزب الاستقلال على الدفع بممثلين من الرقيقيات لملاقاة الملك المغربي، يدخل في إطار إيجاد مبررات لضم الصحراء الغربية الى المغرب، بما في ذلك كل الممتلكات الإسبانية، لأن ذات التقارير أشارت إلى أن المساحة التي كانت تجوب فيها (الرقيقيات) تشمل أراضي جزائرية وإسبانية بما فيها الصحراء الغربية، موريتانيا وواد الذهب.

أكد وفد (الرقيقيات) للملك بأنهم من الشرفاء وينتمون إلى نفس القبيلة، أما الملك فأكد لهم صعوبة تحديد إلى أي جهة ينتمي الرقيقيات، وأضاف بأن علاقته الحميمة بفرنسا تجعل من ذات القبائل في تندوف، بئر مغرين، عطار، الرباط وباريس تخضع لنفس الحكومة. يجب التنويه إلى أن الرقيقيات التابعين للجزائر والقسم الإسباني من الصحراء عبروا عن قلقهم من النتائج التي قد ينتهي إليها موقفهم تجاه السلطات المحلية في بلدانهم لأن السلطات الفرنسية والإسبانية كانتا معارضتين لما أقدموا عليه، ولكن الملك طمأنهم بأنه سيتدخل لدى الجهات المعنية في البلدين. بعد تصريحاته الملك تلك، انتهز قائد كلميم السابق (دحمان) وأحد إدارات حزب الاستقلال الفرصة وأجهر للسلطان، حسب (ديبوا) بأن جدّه (السلطان مولاي الحسن) حفر اسمه على حجر في شنقيط، وذلك بهدف الإيحاء لقبائل الرقيقيات إلى أن أصلهم مغربي، وبالتالي فإن الأراضي التي يتواجدون عليها مغربية بما في ذلك جزء من موريتانيا وشمالها. أما جريدة (العلم) فقد ألحّت على التأكيد بأن الرقيقيات قصدوا السلطان لتأكيد ولائهم وطاعتهم(42)، وهو ما قد يعني أن فكرة الحدود وإلحاق أراضي في المنطقة للمغرب كانت فكرة حزب الاستقلال دُفع إليها الملك المغربي دفعا، لتتحول فيما بعد إلى قناعة واعتقاد راسخين لديه ولدى خلفائه. إلا أن الوزير الفرنسي المقيم في الجزائر أشار إلى أن الملك كان على علم بكل تلك الثروات الباطنية التي تتوفر عليها المنطقة المقصودة والواقعة على أطراف منطقة حدودية لم ترسم امتداداتها أبدا، ولذلك فالملك يرغب في ضمها لمملكته(43)، وقد يكون حزب الاستقلال هو من أقنعه بذلك أيضا، لأن النقيب ملحقه تندوف ذكر في تقريره بأن بعض القبائل من الجنوب الغربي للمغرب توجهت إلى الرباط لملاقاة الملك بعد رجوعه من المنفى، إلا أن العاهل المغربي رفض استقبالهم باستثناء (الحسين بن محمد بو نايلات) القائد السابق لقبيلة (طاطا)، وذكر النقيب بأن القائد قال لهم بأن الملك سيستقبلهم بعد التقائه بعلال الفاسي. كما ذكر (الحسين بن محمد) بأن علال الفاسي هو من سيشير للملك كيف



يتصرف(44)، بل هناك من يقول، حسب النقيب، بأن علال الفاسي هو من كان يحكم في السلطان(45).

حصيلة التحقيق والمحاکمة في تندوف ومعسكر :

أفضت التحقيقات الأولية إلى الكشف عن بعض عناصر التنظيم السياسي في منطقة تندوف كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أما الكشف عن التنظيم الكامل للخلية فتم بعد نهاية التحقيق والمحاکمة التي جرت بمحكمة معسكر خلال شهر أوت 1956. وكان للاعتراف الذي تقدم به مسؤول خلية الحزب بتندوف (سليمان سليمان) في بداية التحقيق أهمية كبيرة، حيث قال: " إن تجنيد وانخراط كثيف كان مبرمج بمناسبة الموسم السنوي للبدو في سوق الشوفان يوم 23 مارس بتندوف"(46).

تأكدت السلطات الفرنسية من نوايا حزب الاستقلال الرامية إلى كسب تأييد شعبي واسع وتنظيم مظاهرة كبيرة للمطالبة بضم منطقة تندوف إلى المغرب والتهاتف بحياة السلطان وترديد النشيد المغربي، لكن كشف تلك السلطات لخلية الحزب مبكرا واعتقال كل عناصرها، والإجراءات التي تم اتخاذها حال دون ذلك، ومن أهم تلك الإجراءات ما يلي:

- إقامة مركز اداري فرنسي في كل من: (أم العشر. زمول. تينفوشي وزقندو).
- توقيف كل من يملك بطاقة انخراط في حزب الاستقلال في المنطقة وعددهم 49 شخصا، حوكموا بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة(47)، وأفضى ذلك إلى 45 حكم بالسجن، وتحويل الأربعة عسكريين إلى الجهات القضائية المختصة، في حين أن ذات التقارير لم تشر إلى مصير القاصرين (14 و 17 سنة).
- إجبار المشاركين في سوق الشوفان السنوي بتندوف من المغاربة حيازة جواز سفر لعبور الحدود الجزائرية، وحصر المسموح لهم بالمرور في الجزارين والموالين المغاربة المعهودين، لأن تسويق المواشي في الجزائر غير ممكن، وأعطيت الأوامر إلى قائد ملحقة تندوف بإرجاع كل شخص لا يملك تلك الوثيقة(48).

- التوقف عن إلحاق منطقة تندوف إداريا واقتصاديا بالمغرب.

أما مكتب خلية حزب الاستقلال بتندوف بعد انتهاء محاكمة المتهمين في أوت 1956 كانت تتشكل كالتالي(49) :

جدول رقم 1: مكتب خلية حزب الاستقلال المغربي بمنطقة تندوف (1955-1956)

سليمان سليمان المدعو نهاري - (مسؤول الخلية



الطاهر بن عبد الرحمن (النائب الأول) محمد ولد حافظ (أمين الخزينة)
محمد البشير (النائب الثاني) مبارك بن حسان عثمان (نائب أمين الخزينة)
بوثلجة علي بن حاج (الأمين العام) الحبيب ولد مولود (مكلف بالشباب)
ورغم تفكيك خلية حزب الاستقلال إلا أنّ حذر السلطات الفرنسية في منطقة تندوف
والمناطق الحدودية الجنوبية بشكل عام لم يتراجع، خاصة بعد أن احتفل بعض العناصر في
(القنادة) بعودة الملك إلى المغرب وذلك عبر تشكيلهم لموكب يهتف باسمه، وبتعليق بعض
الأعلام المغربية على أسطح بعض المنازل، وهو ما حدث في بشار أيضا (50)، ولذلك كانت تلك
السلطات ترصد أي حركة أو مبادرة من حزب الاستقلال في كل المناطق الصحراوية المحاذية
للمغرب.

ماذا كان رد فعل المغرب بعد هذه الإجراءات والاحتراقات الفرنسية؟

المناورات المغربية بعد كشف خلية الحزب بتندوف :

بعد أن تمكنت السلطات الفرنسية من هدم أسس المحاولة الدعائية المغربية الرامية إلى
ضم منطقة تندوف للملكة، نقلت بعض التقارير الفرنسية معطيات عن تحركات عسكرية على
الحدود بين البلدين، حيث ذكر العقيد (بوجو) في تقارير الاستعلام السياسية التي كان يرسلها
إلى الحاكم العام بأن قوات من جيش الاستقلال قد تم تجميعها بمنطقة (فقيق) الحدودية
تعدادها نحو 700 شخص، كما أن قائد منطقة مكناس أبلغه بأن تشكيلات شبه عسكرية
شوهدت في منطقته توزعت كما يلي (51):

(جدول رقم 2): توزيع التشكيلات الشبه عسكرية في منطقة مكناس (فبراير 1956)

المنطقة العدد

إقليم مكناس 2500

دائرة ميدلت 500

دائرة خنيفرة 1000

تافيلالت 5000

المجموع 9000

إن تركّز تلك التشكيلات الشبه عسكرية المشكلة في الغالب من شباب الأرياف على الحدود
الجزائرية المغربية خلال شهر فبراير 1956م كان يشكل خطرا على منطقة عين الصفراء
بالخصوص، خاصة أن ذات التقرير أشار إلى أن التجنيد، وتزامن التدريبات في كل المنطقة



الواسعة، يوحي بأن تلك التشكيلات كانت تتلقى أوامرو توجيهات من جهاز مركزي يمتلك وسائل اتصال فعالة.

لم تدخل تلك التشكيلات الشبه عسكرية في أي مواجهة مسلحة مع القوات الفرنسية لا في عين الصفراء ولا في غيرها من المناطق الحدودية. ومع ذلك استمرت مخاوف السلطات الفرنسية في الجزائر، خاصة بعد أن تلقى الوزير المقيم بالجزائر معلومات من أغادير وتندوف تفيد بأن قوات من جيش الاستقلال المغربي(52) تشكل من 2000 رجل و80 مركبة رُصدت على الحدود، وهي بصدد التحضير للقيام بعمليات عسكرية إما على (حاسي المنير) أو (تندوف)(53). كما أضاف العقيد (أرشي) أن الوضعية باتت مقلقة لدى كل القوات الأهلية بالصحراء وفي حاسي المنير بالخصوص، وهو ما دفع بالسلطات العسكرية الفرنسية إلى استنفار قوات من (رقان) إلى حاسي المنير بالإضافة إلى بنادق رشاشة لتسليح قوات اللفيف الأجنبي المتواجدة بالمنطقة(54).

رغم كل تلك التجهيزات لم تشهد المنطقة مواجهات عسكرية بين قوات جيش التحرير المغربي وبين القوات الفرنسية المتواجدة في المنطقة الجنوبية الغربية للجزائر، مما يوحي بأن جيش الاستقلال كان يستفز القوات الفرنسية في المنطقة فحسب(55)، ومقابل ذلك كان هناك شعور بالخوف مبالغ فيه من قبل قوات الاحتلال التي كانت تتلقى من عدو آخر ضربات موجعة في كل أرجاء الجزائر تمثل في جيش التحرير الوطني الذي بدأ يتحرك ويجند في منطقة بشار والمناطق المطلة على الصحراء، خاصة بعد باتت الصحراء الولاية السادسة للثورة الجزائرية وفق قرارات مؤتمر الصومام.

توحي المعلومات العسكرية المستقاة من منطقة بشار من شهر ماي 1956 بأن تغيراً جذرياً طرأ على تصرفات السكان في المدينة وذلك من خلال :

- تغير في تصرفات السكان المسلمين في (بشار الجديد) و(دبدابة) وفي أحياء ضواحي بشار، وتجلّى ذلك في إحجام السكان عن آداب اللياقة خاصة عندما يتعلق الأمر بالمساح لسيارة يسوقها أحد الأوروبيين بالمرور، كما سجلت مصالح الدرك تراجع السكان عن التعاون معها حينما تحتاج إلى معلومات إدارية منهم.

- تراجع عدد المحاربين القدامى الذين شاركوا في استعراض يوم 8 ماي في بشار بشكل ملفت للانتباه بسبب التحاقهم بجيش التحرير الوطني. وهو ما يثبت التواجد الفعال لجيش التحرير الوطني في المنطقة قبل مؤتمر الصومام.



أما بشأن المناورات أو الاستفزازات المغربية بشأن المناطق الصحراوية في الجنوب الغربي للجزائر، فلم نجد أي أثر لوثائق أخرى تتحدث عن ذلك بعد شهر جوان 1956. إن مسألة الحدود لم تسوّ بين الطرفين في المفاوضات التي جرت بينهما (56) رغم أن كل التقارير التي كانت ترسل من المنطقة إلى الحاكم العام ومن هذا الأخير إلى المحافظ الفرنسي السامي في الرباط أو إلى الحكومة الفرنسية ألحّت على ضرورة تسوية تلك المسألة في المفاوضات السابقة لاستقلال المغرب، إلا أن شيئا من ذلك لم يحدث. ويمكن إيجاد تفسير لذلك في التعقيدات البيروقراطية التي تخص منطقة تندوف بحكم كونها تقع ضمن (اتحاد الصحراء الجزائرية المغربية الموريتانية) حيث كان شأن الجزائر فيه تابع لوزارة الداخلية الفرنسية، بينما كان المغرب من اختصاص وزارة الخارجية، في حين كانت موريتانيا ملحقة بوزارة المستعمرات (56)، وقد يكون لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية فرنسية، ونستشف ذلك من خلال زيارة الجنرال ديغول إلى تندوف بتاريخ 12 مارس 1957م، وقد يكون أيضا لامتناع الملك المغربي الخوض في المسألة مع الفرنسيين مفضّلا النظر في ذلك مع الجزائريين لأن استقلالهم على وشك.

تحوّلت الاستراتيجية المغربية بعد ذلك إلى الطرف الجزائري الذي دخل هو أيضا، بعد كفاح مسلح طويل، في مفاوضات مع المستعمر لتصفية الاستعمار من البلاد، حيث عملت على مساومة الحكومة الجزائرية المؤقتة والضغط عليها حيث كتب بن يوسف بن خدة، وهو يتحدث عن فترة مارس 1961م في خضم الصراع القائم بين الوفدين الجزائري والفرنسي حول مسألة الصحراء الجزائرية في المفاوضات، عن "خشيتهم حدوث مناورات من قبل القوات المحتلة لكسب تأييد الدول المجاورة للصحراء؛ لاسيما وأن إخواننا المغاربة كانوا يضغطون علينا بمطالبهم الترابية، فمحمد الخامس كان يطالب بتندوف ومنطقتها، كما طالب ابنه الحسن الثاني بها فيما بعد" (57). كما أشار أيضا إلى أن ظل الصحراء بقي مخيما على المحادثات (دحلب-جوكس 9 ديسمبر 1961) بحيث أصبحت مسألة الاستفتاء معقدة لأن (جوكس) اقترح فكرة استفتاء منفصل فيما يخص قبائل الطوارق الرحل وقبائل (الرقيبات) في منطقة تندوف (58).

بعد أن ينس المغرب من الوصول إلى مبتغاه في المفاوضات، أراد مناقشة القضية مع قادة الثورة المفرج عنهم حيث أرسل الملك المغربي إلى سويسرا مبعوثا شخصيا هو السيد (الغزاوي) مصحوبا بالوزير المغربي للشؤون الإفريقية للتفاوض مع الفرنسيين (Couve-Murville): حول



ظروف عودة (بن بلة) إلى المغرب دون استشارة المعنيين بالأمر مباشرة. فبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار أطلق سراح المعتقلين، وعرض الوفد المغربي الضيافة للقادة الجزائريين وعلى رأسهم (أحمد بن بلة) وذلك يومان بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار لتلميع صورة المملكة بعد قضية الطائرة المخطوفة سنة 1956، إلا أن بن بلة رفض العرض المغربي والفرنسي معا مفضلا قضاء الساعات الأولى كرجل حر في سويسرا كاعتراف لها بالمجهود الذي قامت به خلال المفاوضات وللالتقاء بالوفد الجزائري المفاوض أيضا، وبعد ذلك فقط ينتقل إلى المغرب .

يبقى الشيء الوحيد الذي يمكن تفهمه هو عدم إقدام الحكومة الجزائرية المؤقتة على التعامل مع المغرب بشأن القضية وهي لم تنته بعد من تسوية كل المسائل مع المحتل بما في ذلك مسألة الصحراء. هذا المشهد هو الذي انتهى في الأخير إلى اندلاع ما عرف بحرب الرمال بين الجارتين المغرب والجزائر، في ظروف كانت الجزائر بالخصوص في مرحلة إعادة بناء البيت الجزائري وهي بحاجة إلى دعم وسند من الأشقاء والجيران وليس إلى مواجهة مسلحة، أم أن ذلك كان استراتيجية فرنسية لإقحام البلدين في حرب مدمرة، بعدم حسمها لمسألة الحدود مع المغرب بصفة نهائية؟

إن هذه الدراسة وإن كانت لم تجب عن الكثير من التساؤلات التي تمت إثارتها، إلا أنها مع ذلك أزال الغموض والالتباس عن أحداث هي من الأهمية بمكان تضيف إلى ما هو مكتوب حتى الآن بشأن حرب الرمال معطيات إضافية تساهم في وضع أسس قراءة صحيحة وشاملة للقضية.

كما أننا انتهينا بعد هذه الدراسة إلى استخلاص جملة من المعطيات والتخمينات نوجزها في النقاط التالية:

- لم يرد المغرب الإفصاح للسلطات الفرنسية علنا وبشكل صريح عن رغبته في ضم المناطق الصحراوية الجزائرية المشار إليها، بل دفع السكان بالمنطقة إلى التعبير لتلك السلطات عن رغبتهم في الانضمام إلى المغرب، وبذلك يضع الفرنسيين أمام الأمر الواقع، ويمنح الشرعية للمملكة في المطالبة بأراضي أخرى بالمنطقة في مقدمتها الصحراء الغربية .
- يبدو أن المغرب كان راضيا حتى منتصف خمسينات القرن 20 بالتسويات التي حصلت بشأن الحدود بين الطرفين المغربي والفرنسي في لا لا مغنية سنة 1845 والاتفاقيات الديبلوماسية التي جرت مع بداية القرن 20م، وأن المطالب المغربية لضم أجزاء من الأراضي الجزائرية لم يكن العاهل المغربي هو من سعى إليه، بل كان من تخطيط وتدبير (علال الفاسي)



رئيس حزب الاستقلال المغربي، الذي استغل بعض المعطيات التاريخية المشكوك فيها لإقناع الملك المغربي بالمطالبة بها.

- استهدف حزب الاستقلال لقبائل (الريقيات) بالخصوص المتوزعة على أراضي صحراوية تشمل عدّة أقاليم ينمّ عن نية المغرب المبكرة في السعي إلى توزيع ذلك التوزيع الجغرافي للسكان لضم مناطق أخرى في المنطقة غير جزائرية، تشمل الصحراء الإسبانية وأجزاء من موريتانيا.

- إن استهداف مكتب الدعاية والاستخبارات التابع لحزب الاستقلال المغربي للشباب في منطقة تندوف وغيرها نابع من فكرة أنهم لا يملكون معطيات تاريخية، وبالتالي يمكن التأثير عليهم بأي خطاب، كما أنهم في ذلك السن تسهّبهم أمور كثيرة قد توفرها لهم المملكة المغربية المقبلة على الاستقلال (المستقلة) في حين أن الجزائر بحكم البعد والاستعمار لا يمكنها تحقيق ذلك لهم.

- إن ضغط المغرب على الحكومة الجزائرية المؤقتة بشأن تندوف وما جاورها والمفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي لا تزال متواصلة، بل تمر بمرحلة حرجة بشأن مسألة الصحراء، هو محاولة دفع الجزائر إلى اقحام الطرف المغربي في تلك المفاوضات، على أساس أن تلك المناطق المزعومة هي مغربية ولا يمكن لفرنسا وضعها ضمن برامجها المختلفة في الصحراء الجزائرية، وقد يكون ذلك مناورة فرنسية مغربية للضغط على الوفد الجزائري في المفاوضات.

- إن الضغط المغربي على السلطات الفرنسية جاء متأخرا بعض الشيء، بغض النظر إن كان الأمر مشروعا أم لا، لأن معظم النقاط كان قد سبق الاتفاق بشأنها بين الطرفين المغربي والفرنسي في اتفاقية (إيكس ليبان)، وربما لذلك كان الطرف المستهدف هو الجزائر، بدليل ما صرّح به (بن يوسف بن خدة) بشأن الضغوط المغربية.

الهوامش:

(1). Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie à Monsieur le Ministre de la Guerre, le 5 Aout 1843, SHAT, GR 1H212.

(2). وردت في النص الأصلي: "هي ملك لنا".

(3). لم تكن الحدود الصحراوية مضبوطة ومحددة، وكان مع المغرب نحو 1000 كلم على هذه الحالة؛ من تارقانت شمال تندوف إلى عبد الله) على طول ملحقة تندوف والساورة، بحيث لم تكن هناك حدود موجودة



فعلا. كما أن التخوم من الحدود الجنوبية لعمالة وهران وإلى غاية منطقة بشار وعين الصفراء جنوبا كانت مرسومة فعلا وفق المعطيات التالية :

- من البحر المتوسط شمالا إلى غاية جبال (ثنية الساسي) على بعد 120 كلم جنوبا كانت الحدود مضبوطة بدقة وفق معاهدة لا لا مغنية.

- من ثنية الساسي إلى (فقيق)، الحدود كانت محدّدة بنصوص دبلوماسية (1901-1902 و 1912) لكن غير مضبوطة، مع الإشارة إلى أن معاهدة (لا لا مغنية) اعترفت بأن بعض المناطق جزائرية ولاسيما (عين الصفراء وبشار).

- أما المناطق الجنوبية الواسعة، نظرا لانعدام الماء والسكان بها، (ابتداء من منطقة فقيق في الشمال)، فهي بدون سلطان حسب المادة 6 من ذات المعاهدة،

علما بأن المناطق الصحراوية الجزائرية التي أنشأت وفق قانوني 24 ديسمبر 1902 و 30 ديسمبر 1903م، كانت تسير بميزانية مستقلة عن ميزانية الجزائر، ينظر :

Jean- Michel de Lattre, « Sahara, Clé de voute de l'ensemble eurafricain français », Politique étrangère, n : 4- 1957- 22ème année. pp. 345-389.

(4). Vergniot Olivier. « Tindouf, un point d'équivoque (1912-1934) », Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°41-42, 1986. Désert et montagne au Maghreb. pp. 119-135.

(5). علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي، مطبعة الإصلاح الجديدة، الدار البيضاء، ط6، 2003، ص. 97.

(6). Rapport du Capitaine, Chef d'Annexe de Tindouf sur les répercussions des évènements politiques du Maroc, le 10 janvier 1956. ANOM. 9H/89.

(7). حزب أسس على أنقاض الحزب الوطني على إثر انعقاد مؤتمر الرباط في 11 جانفي 1944، مهمته الأولى هي التحرير القومي، ينظر:

علال الفاسي، المصدر السابق، ص. 281.

(8). Regal- Rabat à Gougal- Alger, Télégramme secret, le 25/01/1956. ANOM. Op., cit.

(9). Colonel Pigeot, Commandant militaire du Territoire d'Ain-Sefra en résidence à Colomb-Béchar à Monsieur le gouverneur Général de l'Algérie le 9/02/1956, ANOM. Op., cit.

(10). Colonel Pigeot, Commandant Militaire du Territoire d'Ain- Sefra en résidence à Colomb-Béchar à Monsieur le Gouverneur General de l'Algérie, le 23/01/56. ANOM, ibid.

(11). Rapport du capitaine, Chef d'Annexe de Tindouf sur les répercussions des évènements politiques au Maroc, le 10 juin 1956, ANOM, ibidem.

(12). ينتسبون إلى (الشيخ سيد أحمد رقيي) الذي كان يحظى بالاحترام والإجلال في كل الصحراء المغربية حوالي

سنة 1440م، أصلهم من جنوب المغرب ثم توسعوا في الصحراء، وتحولوا شيئا فشيئا إلى بدو رحل. ينظر:

Les Réguibats L'Gouacem, par le général Pierre Denis, membre associés-libre.



- Documents.irevues.inist.fr/bitstream/handle/2024/34425/ANM_1985_187.pdf?sequence=1
- (13). تعرضت تندوف لهجوم سنة 1897 من قبل مجموعة فصائل من قبيلة الرقيقيا أتى على جزء كبير من
الواحة. ينظر :
Vergniet Olivier, op., cit.
- (14). كان لحزب الاستقلال المغربي مكتب للاستخبارات والدعاية، ينظر: علال الفاسي، المصدر السابق، ص
239.
- (15). Colonel Pigeot, le 23/01/1956, op., cit.
- (16). Ibid.
- (17). Ibidem.
- (18). الإشادة بالسلطان المغربي بالمسجد خلال صلاة الجمعة.
- (19). Colonel Pigeot, le 23/01/1956, op., cit.
- (20). Territoire Colomb Bechar au Gouverneur Général d'Algérie, le 14/02/1956, ANOM, op. cit.
- (21). Colonel Pigeot, Commandant militaire du Territoire d'Ain-Sefra à Monsieur le Ministre résident
en Algérie, le 16 mars 1956.
- (22). Rapport du Capitaine, Chef d'Annexe de Tindouf sur les répercussions des évènements
politiques du Maroc, le 10 Mars 1956.
- (23). Ibid.
- (24). Casset, Le Directeur des Territoires du Sud à Monsieur le Directeur des Cabinets Civil et
Militaire, le 7 mars 1956.
- (25). تم العثور على مسدس في حديقة أحد قيادي الخلية بالإضافة إلى 15 خرطوشة (طلقة)، بالإضافة إلى كل
أرشيف الخلية، وزعت 51 بطاقة انخراط، منها 3 على عسكريين و3 مغربيين، علاوة على حجز 99 بطاقة
فارغة. الأعلام الورقية كانت من حجم 18/25، أربعة أعلام منها كان بحجم 1.70م، بالإضافة إلى كمية من
القماش الأحمر لتحضير أعلام أخرى، ينظر:
- Territoire Colomb-Bechar à la 10ème Région Militaire et Gougal Alger, le 29 février 1956.
- (26). Casset, Le Directeur des Territoires du Sud à Monsieur le Directeur des Cabinets Civil et
Militaire, le 2 mars 1956.
- (27). Colonel Pigeot, 16 mars 1956, op., cit.
- (28). Chef d'Annexe de Tindouf à la 10ème Division Militaire-Oran, le 27 février
1956.



(29). قبيلة كبرى أسسها ابن (سيد أحمد الرقيبي) تنقسم إلى مجموعة من القبائل الصغرى: سيدي علال، بلقاسم او براهيم، سلاكة، جناح، لحسن أو أحمد، كما كانت تضع تحت جناحها مجموعة من القبائل الصغيرة الأخرى هي: سلام، أولاد سيدي أحمد، وفقرة. ينظر:

Marcel Laugel, Nomades, fils des nuages, Editions L'Harmattan, Paris, 2010, p. 12.

(30). Rapport du Capitaine, Chef d'Annexe de Tindouf sur les répercussions des événements politiques du Maroc, le 10 mars 1956.

(31). مدينة مغربية تقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة أغادير، تبعد عن تندوف ب 239 كلم.

(32). Rapport du Capitaine, Chef d'Annexe de Tindouf, 10 mars 1956, op., cit.

(33). هم: محمد ولد بودا، عمر ولد نانو (مخزني سابق)، سليكا ولد عبد الله (مخزني سابق)، محمد ولد علي وماء العينين بن الفراق، ينظر:

Monsieur André-Louis DUBOIS, Haut-commissaire de France à Rabat à Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie, le 28 mars 1956.

(34). Résident Général de France au Maroc au Gouverneur Général d'Algérie le 3 mars 1956.

(35). باقتراح من المقيم الفرنسي العام بالمغرب، لم يمنع هؤلاء من الدخول إلى المغرب خوفا من أن يؤدي ذلك إلى التسبب في أحداث تزيد من حجم القضية، لذلك قرّر التكتّم عن أمر هذه الزيارة، وسعى إلى الضغط لعدم نشر خبرها في وسائل الإعلام. ينظر:

Résident Général de France au Maroc, op., cit.

(36). كُلف الضابط المكلف بقضايا المسلمين في تندوف بالالتحاق (الحبيب ولد بلال) في (قوليمين) الذي كان يقيم لدى أحد التجار المغاربة مع عناصر الرقيبات من المنطقة الأسبانية تحت حراسة ميليشيات من حزب الاستقلال. لم يتمكن القائد من الحديث مع الضابط على انفراد بسبب الحراسة، قال القائد: " لا يمكنه الاستجابة لطلب مسؤول ملحقة تندوف لأنه يخضع لحراسة من العناصر المحيطة به"، ينظر:

Casset, Le Directeur des Territoires du Sud à Monsieur le Conseiller Technique Chef de l'Etat-Major Mixte, le 23 mars 1956.

(37). Monsieur André-Louis DUBOIS, op., cit.

(38). كُلف بتنظيم السفر كل من (عباس قباح) و(أحمد ولد الحاج) وهما عنصرين مؤثرين في حزب الاستقلال بأغادير. Ibid.

(39). Haut-commissaire (Rabat) au Gouverneur General d'Algérie, le 17 mars 1956.

(40). Monsieur André-Louis DUBOIS, op., cit.

(41). Ibid.

(42). Ministre résident en Algérie à Monsieur le Secrétaire d'Etat à l'Intérieur chargé des affaires d'Algérie, Place Bouveau, Paris le 5 avril 1956.



(43). نوهت الباحثة (كامي إيفرارد) إلى أن الملك المغربي لم يكن متحمسا لفكرة التوسع في الصحراء المجاورة للمغرب، وإن كان يدعم ذلك التوجه بشكل سري، وأن تأثره بخطاب علال الفاسي التوسعي كان منذ ربيع 1958. ينظر:

Camille Evrard, « Mauritanie 1956-1963 : les multiples dimensions d'une indépendance contestée », Varia, 18/2018, pp 149-167.

(44). Rapport du Capitaine, Chef d'Annexe de Tindouf, op., cit.

(45). Chef d'Annexe de Tindouf à la 10ème Division Militaire-Oran, le 27 février 1956.

(46). Haut-commissaire (Rabat) au Gouverneur General d'Algérie, le 17 mars 1956.

(47). Gouverneur Général (Direction Territoire du Sud) au Haut-commissaire à Rabat et Territoire Colomb-Bechar et Chef d'Annexe de Tindouf, le 19 mars 1956.

(48). Le Procureur Général près de la Cour d'Appel d'Alger à Monsieur Le Ministre Résident en Algérie, le 21 Aout 1956.

(49). Territoire Colomb- Bechar au 10è R.M –Alger- Gougal Alger, le 07 mars 1956.

(50). Colonel Pigeot, Commandant militaire du Territoires d'Ain-Sefra en résidence à Colomb- Béchar à Monsieur le Gouverneur General de l'Algérie, Direction des Territoires du Sud, le 17 février 1956.

(51). Ibid.

(52). Territoire Colomb- Bechar au 10è R.M. Info : Armes Tindouf- Gougal, Alger le 05 Juin 1956.

(53). Ibid.

(54). جرت المفاوضات الفرنسية المغربية في مدينة (ايكس ليبان) Aix les Bains شمال شرق فرنسا بين 22 و 27 اوت 1955، وكان من المقرر استكمال ما تبقى من النقاط في البروتوكول الملحق بالاتفاقية الذي كان يوم 2 مارس 1956، وهو الذي كان يستهدفه المغرب.

(55). أشارت الباحثة (إيفرارد) إلى أن علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال أعلن في منتصف سنة 1956 من القاهرة عن مواصلة الحرب من أجل تحرير "المغرب الكبير"، ويقصد بذلك حسب الباحثة كل الصحراء الأسبانية والموريتانية وأجزاء من صحراء الجزائر ومالي. كما كان ينوي الهجوم على تندوف سنة 1957، وكذا على القوات الفرنسية المتواجدة في شمال موريتانيا إلا أنه لم يقم بذلك. في حين أن فرنسا وإسبانيا ولأسباب استراتيجية وحفاظا على مصالحهما في المنطقة، جمعتا قوات فرنسية إسبانية مشتركة قوامها 14000 رجل ودخلت في مواجهة عسكرية مع جيش حزب الاستقلال في الساقية الحمراء بين 10 و 24 فبراير 1958. وعرفت العملية باسم (اوراقون أو Ecouvillon الأمر الذي أثر كثيرا على تركيبة وتنظيم ذلك الجيش. للمزيد ينظر:

Camille Evrard, op., cit.

(56). Vergniot Olivier. « Tindouf, un point d'équivoque (1912-1934) », Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°41-42, 1986. Désert et montagne au Maghreb. pp. 119-135;



- (57) بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تعريب لحسن زغدار ومحل العين جبايلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ط)، الجزائر، (د.ت). ص 22، 23.
- (58). نفسه، ص. 33.